

حالة الصحافة والإعلام في مصر تقرير سبتمبر 2024

المركز المصري للصحافة والإعلام برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر
تقرير سبتمبر ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/

عصام ناصر

تدقيق لُغوي/

مارسيل نظمي

إخراج فني/

سمر صبري

المقدمة

يتعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى صعوبات وتجاوزات، تصل حد الانتهاكات خلال تأدية مهام عملهم/ن، وهو ما يبدو متوقعًا، كون الصحافة نافذة المجتمع على الحقيقة، وحاملة لواء المعرفة في وقت يصعب فيه المجاهرة بتلك المعرفة، وتُحجب فيه المعلومات.

وتصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطوق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي؛ فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين، الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات في الصحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

كما يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر والتي بدأت في 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلاً من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلاً عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

انتهاكات شهر سبتمبر وخرائط توزيعها:

شهد شهر سبتمبر 2024، وقوع 13 انتهاكاً وقعوا بحق صحفيين وبحق جماعة صحفية مكونة من صحفيين وصحفيات، فيما لم يشهد وقوع أية انتهاكات بحق مؤسسات صحفية. أما بخصوص التوزيع الجغرافي أو المكاني، نجد أن معظم الانتهاكات المرصودة توزعت على السجون التي يحتجز بها صحفيين، وقد جاءت كالتالي: 4 انتهاكات شهدتها السجون التي تقع في نطاق القاهرة، 4 انتهاكات أخرى شهدتها السجن الواقع في نطاق محافظة الشرقية (مجمع إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان)، 2 انتهاك شهدتها محافظة القليوبية، 2 انتهاك آخرين وقعا في نطاق محافظة المنوفية. في حين وقع وقع انتهاك وحيد خارج مصر.

أما تصنيفها من زاوية توزيعها الزمني، فإن الأسبوع الأول في الشهر شهد وقوع 3 انتهاكات، فيما شهد الأسبوع الثاني انتهاكاً وحيداً، أما الأسبوع الثالث فقد شهد وقوع 2 انتهاك، والأسبوع الرابع والأخير فقد شهد وقوع 7 انتهاكات.

كذلك فإن كل الانتهاكات التي وقعت خلال سبتمبر 2024، وعددهم 13 انتهاكاً، معظمهم، تجديد حبس على ذمة التحقيقات؛ إذ لم يتم رصد إلا انتهاك وحيد منع من التغطية الإعلامية، وإن كان تم رصد انتهاكات أخرى لكن رفض أصحابها توثيقها؛ لما لتوثيقها في تصورهم من تأثيرات سلبية على مستقبلهم المهني أو حتى حرياتهم الشخصية.

ومن حيث نوعية التوثيق، نجد أن هناك 12 انتهاكاً وثق بطريقة مباشرة، أي عبر العودة إلى الصحفي/ة نفسه/ا الواقع بحقه/ا الانتهاك، أو ذويه/ا، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. في حين وثق انتهاك وحيد بطريقة غير مباشرة.

أما توزيع الانتهاكات من حيث تخصص ضحايا الانتهاكات، نجد أن فئة رسام كاريكاتير وقع بحقها 3 انتهاكات تجديد حبس خلال الشهر، كذلك فئة كاتب صحفي وقع بحقها 3 انتهاكات خلال الشهر، ثم فئتي ديسك ومصور وقع بحق كل منهما 2 انتهاك، أما فئات (محرر، مترجم، أخصائي SEO) فقد وقع بحق كل منها انتهاك وحيد.

وفيما يخص توزيع الانتهاكات، من زاوية جهة عمل مرتكب الانتهاك، نجد أن لدينا 12 انتهاكاً، ارتكبتها جهات قضائية، وانتهاك وحيد مرتكبها مؤسسات رياضية. فضلاً عن الانتهاكات، فقد شهد الشهر نفسه وقوع عدد من المشكلات التي ضاعفت وراكت من الضغوط والصعوبات التي يواجهها الصحفيين/ات والمجتمع الصحفي في مصر. نذكر منها: اعتصام عدد من الصحفيين/ات بنقابة الصحفيين احتجاجاً على عدم استجابة مجلس النقابة لمطالبهم وتنفيذ أحكام إدراجهم على قوائمها بموجب أحكام قضائية حصلوا عليها. كذلك رصدنا خلال الشهر ذاته، تقاعس إدارة صحيفة الوفد عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه صحفييها، إذ أعلنت الإدارة بتكفل وزارة القوى العاملة بدفع مقدار نصف الراتب للعاملين/ات لديها، فيما تتحمل خزينة الجريدة النصف الآخر.

ثالث القضايا التي شهدها الشهر، وكان لها تأثيرًا سلبيًا على عدد من الصحفيين/ات، ورفض المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام منح التراخيص اللازمة لموقع فكر تاني، رغم استيفاء إدارة المنصة الصحفية جميع الاشتراطات والمستندات اللازمة.

وفيما يتعلق بالوفد أيضًا، فقد شهد الشهر صدور توصية من مجلس إدارة الصحيفة بفصل صحفيين- وهي التوصية التي قوبلت بالرفض من جانب نقابة الصحفيين، ولم تدخل قيد التنفيذ بعد. وكانت أحدث التجاوزات بحق الصحفيين/ات، من تأخر صدور تأشيرات الدخول إلى السعودية، للصحفيين/ات والمصورين/ات المهتمين/ات بتغطية نهائي السوبر الأفريقي، والتي كان مقرر تنظيمها بالسعودية في 29 سبتمبر 2024.

محاوِر التقرير:

فضلاً عن المقدمة التي تقدم عرضاً مختصراً لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها. أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات.

أولاً.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحريات الإعلامية:

1 - منع الصحفية سماح زيدان من تغطية تمرين الأهلي الأخير

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 29 سبتمبر 2024، واقعة منع المصور الصحفية سماح زيدان من حضور التمرين النهائي لفريق كرة القدم بالنادي الأهلي، قبل خوض المباراة التي جمعت بين الفريق وفريق كرة القدم بالنادي الزمالك، مساء 27 سبتمبر 2024، على ستاد نادي الهلال السعودي بالرياض.

من خلال ما نشرته "زيدان" على صفحتها، فإن إدارة نادي الأهلي أعلنت سماحها بحضور الصحفيين/ات خلال الربع ساعة الأولى من التمرين، إلا أن الصحفية وغيرها من الصحفيين/ات فوجئوا برفض الإدارة دخولهم التمرين، مع السماح فقط بدخول صحيفيو MBC مصر.

العدالة الجنائية:

2 - استمرار حبس الصحفي خالد ممدوح احتياطياً على ذمة

التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 9 سبتمبر 2024، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر أمن دولة، والمتهم فيها بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة".

انعقدت جلسة التجديد عبر تقنية الفيديو إذ لم يغادر ممدوح محبسه، وتم عرض المتهمين جميعاً دفعة واحدة، واستمعت النيابة إلى طلبات الدفاع الخاص بالصحفي، والذي أكد أن الاتهامات الموجهة لخالد ممدوح من قبل نيابة أمن الدولة ليس ثمة دليل عليها، وأن النيابة استندت في توجيه الاتهامات إلى تحريات قطاع الأمن الوطني فقط، مطالباً بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة، واحتياطياً استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

وقد دعت النيابة الصحفي للحديث في حال كانت تلك رغبته، وهو ما قام به الصحفي، كما اطمئن على أفراد أسرته.

وقد أعادت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح مرة أخرى، في 23 سبتمبر 2024، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات.

3 - استمرار حبس الصحفي أشرف عمر احتياطيًا على ذمة

التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في الأول من سبتمبر 2024، تجديد حبس رسام الكاريكاتير، أشرف عمر، مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن دولة، والمتهم فيها بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة".

انعقدت جلسة التجديد عبر تقنية الفيديو؛ إذ لم يغادر أشرف عمر محبسه، وتم عرض المتهمين جميعًا دفعة واحدة، واستمعت النيابة إلى طلبات الدفاع الخاص بالصحفي، والذي أكد أن الاتهامات الموجهة لـ"عمر" من قبل نيابة أمن الدولة ليس ثمة دليل عليها، وأن النيابة استندت في توجيه الاتهامات إلى تحريات قطاع الأمن الوطني فقط، مطالبًا بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية، خاصة أن أشرف عمر فنان "رسام كاريكاتير"، ومن المتعارف عليه أن فن الكاريكاتير فن ساخر يستخدم لتسليط الضوء على واقعة معينة.

خلال حديثه أثبت الدفاع في محضر الجلسة، المضبوطات التي ضبطت من شقة الصحفي خلال القبض عليه والمكونة من مبلغ مالي قدره 339 ألف جنيه، جهاز تابلت ماركة هواوي، لاب توب ماركة كاميرا، موبايل خاص بالمتهم، مشيرًا إلى أن ما عرض على المتهم أثناء التحقيقات مبلغ مالي قدره 80 ألف جنيه فقط، والهاتف المحمول والتابلت الخاص به، كما طالب الدفاع بالاستماع إلى أقوال الصحفي كمجني عليه بعد إبلاغه بالتعرض للتعذيب خلال عملية القبض، وفي أثناء تواجده بمقر احتجازه قبل العرض على النيابة.

بينما دعت النيابة الصحفي للحديث في حال كانت تلك رغبته، وهو ما قام به الصحفي، كما اطمئن على أفراد أسرته.

في 17 سبتمبر 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي أشرف عمر مرة أخرى، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، كذلك أعادت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي للمرة الثالثة خلال الشهر نفسه في 29 سبتمبر 2024.

4 - استمرار حبس الصحفي رمضان جويده احتياطيًا على ذمة

التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا في مطلع سبتمبر 2024، تجديد حبس الصحفي رمضان جويده، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن دولة، والمتهم فيها بـ"الانضمام لجماعة محظورة ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استعمال وسائل التواصل".

فيما انعقدت جلسة التجديد عبر تقنية الفيديو - إذ لم يغادر جويده محبسه - وتم عرض المتهمين جميعًا دفعة واحدة، فيما أكد الدفاع أن الصحفي يعمل مدققًا لغويًا بجريدة اليوم، وأنه لا ينتمي لأية جماعة إرهابية، وأنه لا يعرف السبب وراء القبض عليه حتى الآن.

وقد طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية في 23 سبتمبر 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس الصحفي رمضان جويده مرة أخرى مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

5 - استمرار حبس الصحفي مصطفى الخطيب احتياطيًا على

ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب) في 23 سبتمبر 2024، تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات في القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا، والمتهم فيها بـ"الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة" مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو من ثم لم يتم التواصل بين الصحفي المتهم والدفاع، بينما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير المنصوص عليها بالمادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية.

6 - استمرار حبس الصحفي محمد سعد خطاب احتياطيًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب) في 22 سبتمبر 2024 تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا، والمتهم فيها بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الإرهابية، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة"، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

وانعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

7 - استمرار تجديد حبس الصحفي حمدي الزعيم احتياطيًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، المنعقدة في 5 سبتمبر 2024، بـ "مجمع المحاكم بمركز الإصلاح والتأهيل" بمدينة بدر، تجديد حبس الصحفي حمدي الزعيم، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، والمتهم فيها بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات".

وانعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي ولتجاوز المتهم المدة المحددة بنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، وكذلك مراعاة لوضعه الصحي، وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير المنصوص عليها بالمادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية.

8 - استمرار حبس الصحفي مدحت رمضان احتياطيًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 23 سبتمبر 2024، تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان، 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 680 لسنة 2020، المتهم فيها بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الإرهابية، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة".

وانعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، لكن لم يظهر مدحت رمضان؛ وقد علم الدفاع الحاضر مع الصحفي ممثلًا عن المرصد، أن "رمضان" تم ترحيله؛ لكن لم يظهر بعد إلى أي سجن جرى ترحيله. فضلًا عن تغيب الصحفي عن الحضور، شهدت الجلسة انتهاكات أخرى، من قبيل: عدم السماح لحضور هيئة الدفاع الخاصين به، وعدم السماح بتقديم الدفوع القانونية، وقبل كل ذلك، تجاوز المتهم مدة الحبس الاحتياطي بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

9 - استمرار حبس الصحفي ياسر أبو العلا احتياطيًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 18 سبتمبر 2024 تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا، والمتهم فيها بـ"الانضمام لجماعة إرهابية وارتكاب جريمة من جرائم التمويل نشر بيانات وأخبار كاذبة".

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

ثانيًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر سبتمبر 2024، بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات وأسبابها ومحفزاتها.

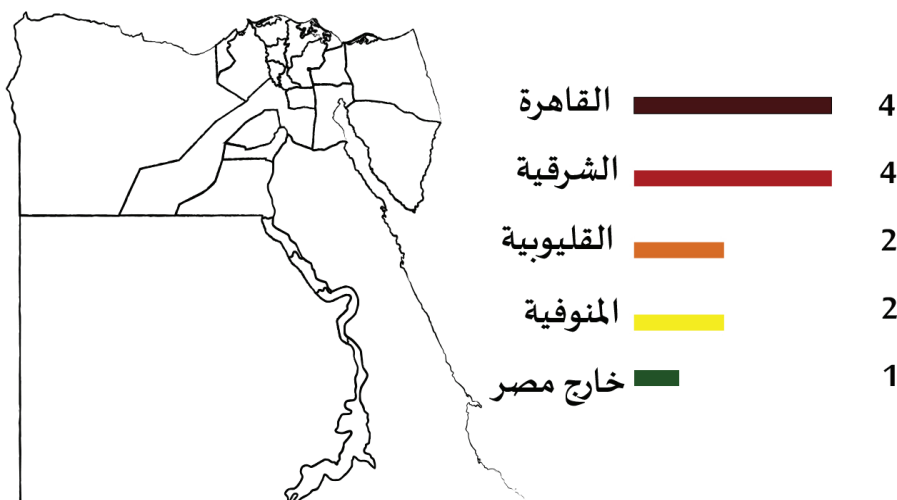
1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

شهد شهر سبتمبر 2024 وقوع 13 انتهاكًا، منهم 12 انتهاكًا وقعوا بحق صحفيين، فيما وقع انتهاك وحيد بحق جماعة صحفية تتضمن صحفيين وصحفيات.



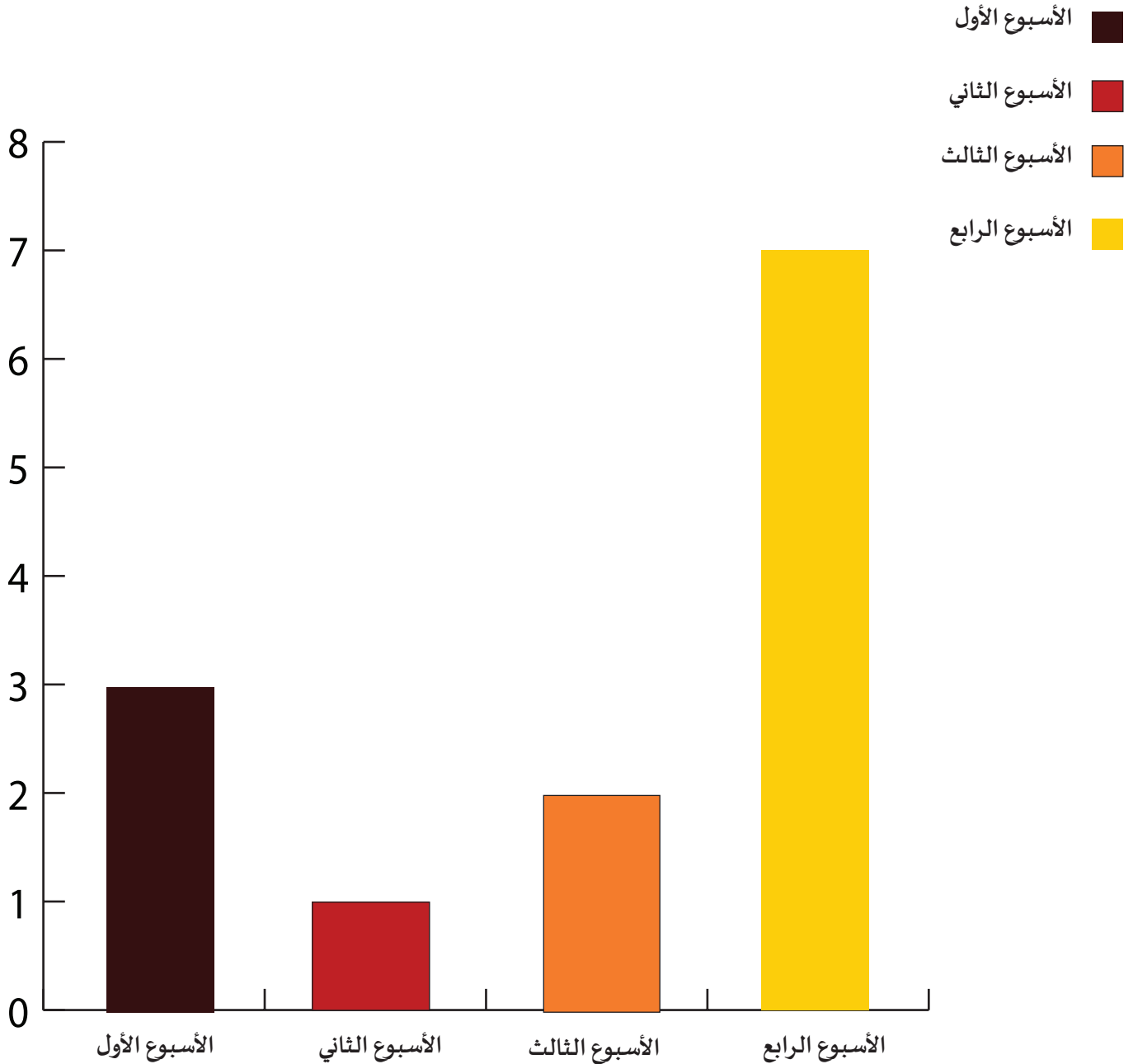
2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

أما بخصوص التوزيع الجغرافي أو المكاني للانتهاكات التي وقعت خلال شهر سبتمبر 2024، نجد أن معظم الانتهاكات المرصودة توزعت على السجون التي يحتجز بها صحفيين، وقد جاءت كالتالي: 4 انتهاكات شهدتها السجون التي تقع في نطاق القاهرة، 4 انتهاكات أخرى شهدها السجن الواقع في نطاق محافظة الشرقية (مجمع إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان)، 2 انتهاك وقعوا بمحافظة القليوبية، 2 آخرين وقعوا في نطاق محافظة المنوفية، في حين وقع انتهاك وحيد بحق صحفيين/ات مصريين/ات خارج مصر.



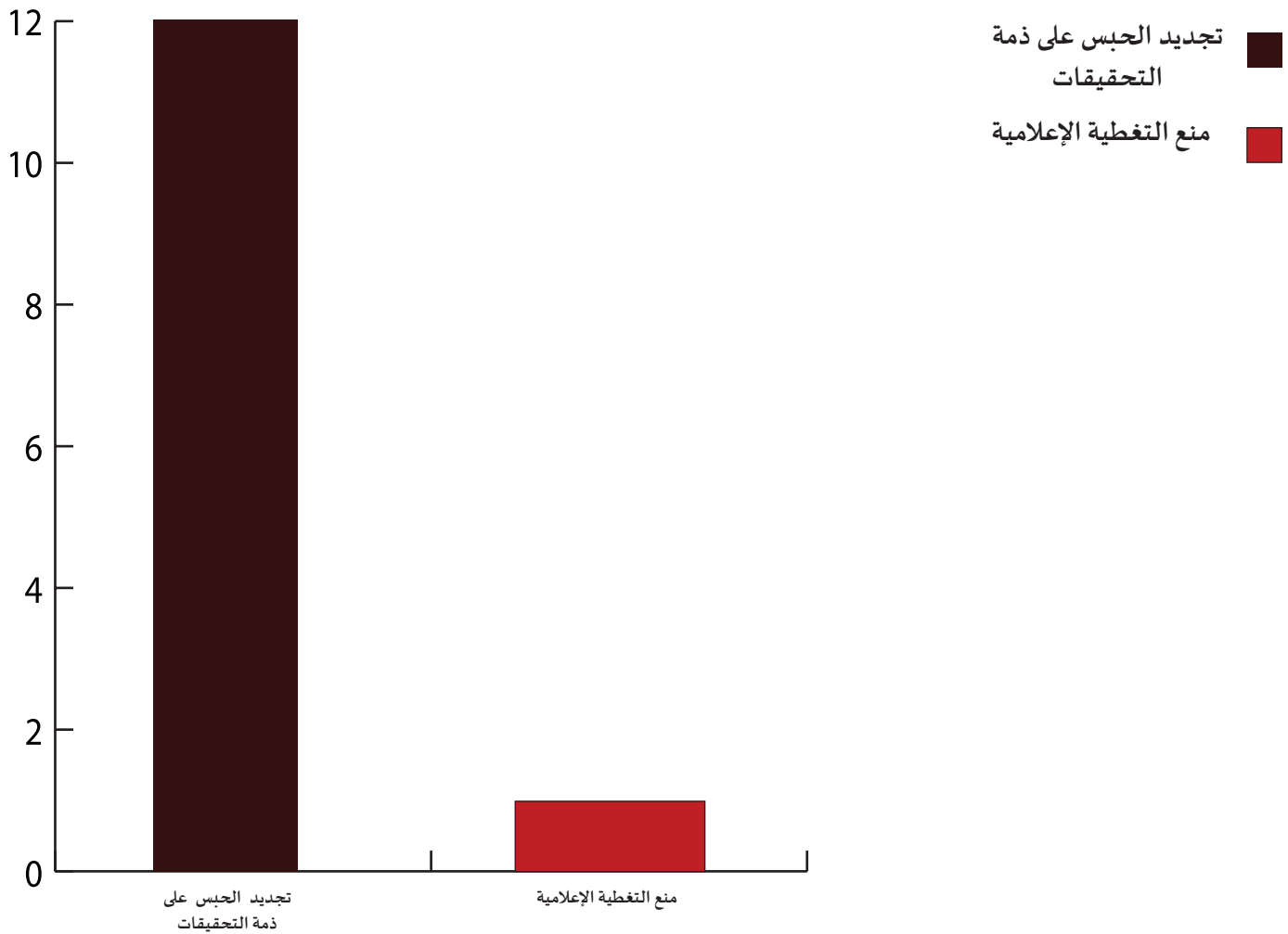
3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

تصنيف الانتهاكات التي شهدها شهر سبتمبر 2024، من زاوية توزيعها الزمني، نجد أن الأسبوع الأول في الشهر شهد وقوع 3 انتهاكات، فيما شهد الأسبوع الثاني انتهاك وحيد، أما الأسبوع الثالث فقد شهد وقوع 2 انتهاك، بينما شهد الأسبوع الرابع والأخير وقوع 7 انتهاكات.



4. طبيعة الانتهاكات:

يظهر لنا تصنيف الانتهاكات، التي شهدها شهر أغسطس 2024، من ناحية نوع الانتهاك، أن انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" كان الأكثر تواتراً وتكرراً خلال الشهر، إذ تكرر وقوعه 11 مرة، في حين تكرر نوعية انتهاك "تضييق على عمل صحفي" مرة واحدة خلال الشهر فيما رصدنا.



5. نوع التوثيق:

جرى توثيق معظم الانتهاكات التي تم رصدها خلال شهر سبتمبر 2024، بطريقة مباشرة. أي عبر العودة إلى الصحفي نفسه الواقع بحقه الانتهاك، أو ذويه، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية، فيما تم توثيق انتهاك وحيد بصورة غير مباشرة.



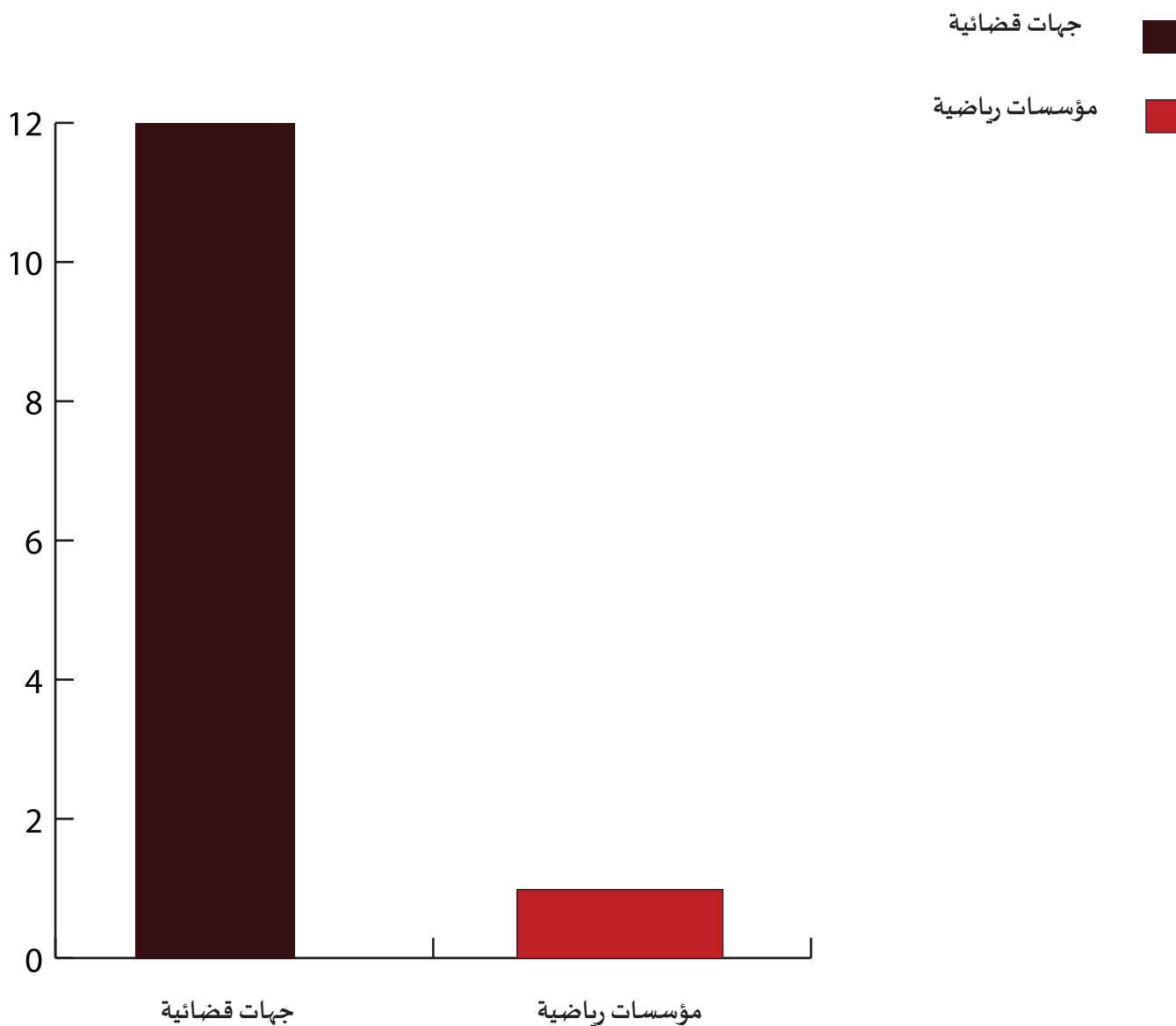
6. توزيع الانتهاكات وفقاً للتخصص الضحية:

أما توزيع الانتهاكات من حيث تخصص ضحايا الانتهاكات، نجد أن فئة رسام كاريكاتير وقع بحقها 3 انتهاكات تجديد حبس خلال الشهر، كذلك فئة كاتب صحفي وقع بحقها 3 انتهاكات خلال الشهر، ثم فئتي ديسك ومصور وقع كل منهما 2 انتهاك، أما فئات (محرر، مترجم، أخصائي SEO) فقد وقع بحق كل منها انتهاك وحيد.



7. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

أما توزيعها، أي انتهاكات شهر سبتمبر 2024، من حيث جهة عمل مرتكب الانتهاك، نجد أن غالبية الانتهاكات، كونها تجديدات حبس فإن مرتكبها هي جهات قضائية حصراً، بقي انتهاك وحيد هو منع من التغطية الإعلامية، من قبل مؤسسات رياضية.



الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

كان تجديد الحبس على ذمة التحقيقات أكثر الانتهاكات تكرارًا خلال شهر سبتمبر، بينما رصدنا انتهاك وحيد يتعلق بالمنع من التغطية، كما رصدنا انتهاكات أخرى رفض أصحابها توثيقها أو نشرها؛ لاعتقادهم أن نشرها سيكون له تأثيرات سلبية على مستقبلهم المهني واستقرار وظائفهم. خلال الفترة نفسها رصدنا عدد من القضايا المهمة التي شكلت خطراً على الصحفيين/ات المعنيين بها.

في نهاية التقرير نشير إلى عدد من التوصيات:

- 1 - ضرورة التوقف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالاً للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات.
- 2- السعي إلى إنهاء ملف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب- صاحبات الرأي، وإطلاق سراحهم/ن.
- 3 - ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالاً لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرقابة على وسائل الإعلام وفقاً لنص المادة 71.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسية في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توفر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media



www.eojm.org